بالقضية الفلسطينية، ودورها في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى.

أمّا عن الوضع الدولي، فاستعرض الفصل، الاطار الدولي ومتغيّراته وانعكاساته على القضية الفلسطينية، خاصة بعد انتقال مركز الثقل العالمي من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية، وطرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ومن ثمّ قيام اسرائيل.

أمّا الفصل السادس، فتناول، بشيء من التفصيل والجدّية، بريطانيا وحرب فلسطين، وذلك استناداً الى الوثائق البريطانية، وملفات جامعة الدول العربية. ورأى المؤلف، ان الجيوش العربية دخلت الى فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ «وهي تجهل كل الجهل حالة اليهود ومقدار قواتهم ومدى تسلّحهم ومناعة تحصيناتهم، في الوقت الذي كان فيه اليهود يعرفون كل شيء، تقريباً، عن هذه الجيوش» (ص ١٤٤). واستعرض الفصل، الملابسات المرافقة لتسلّم الامير عبدالله قيادة الجيوش العربية وأسرار وخفايا ذلك.

أمّا عن دور بريطانيا، فعرضه الكاتب، على أساس انه دور حرج ومرتبك، حاولت فيه بريطانيا، الحفاظ على تحالفاتها مع الدول العربية، والايفاء بالتزاماتها الدولية في آن معاً. لذا، وبعد ان اندلع القتال بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية، حثّ بيفن الادارة الاميركية، على ان تساند في مجلس الامن الدولي القرار البريطاني الداعي الفريقين المتحاربين الى وقف اطلاق النار؛ «فقد كان من المتوقع في حالة وقف القتال والسماح للقوات اليهودية والعربية بالتحرّك الى داخل أقسام فلسطين العربية واليهودية، تحديد التسوية السلمية الممكن ترتيبها تحت اشراف الوسيط الدولي فولك برنادوت» (ص ١٤٥). كما حاول بيفن، اقناع الاطراف العربية، التخلي عن فكرة اقامة دولة عربية في فلسطين، وان تستولي كل منها على جزء من أراضيها، «فيضم الملك عبدالله القسم الاوسط من المنطقة العربية وربما غزة، ويضمّ المصريون المنطقة الممتدة بين الحدود المصرية وغزة نظراً لاحتلالهم لها، وتقتسم مصر وشرق الاردن صحراء النقب. وكان هذا الحل الاخير يتمشّى مع مصالح بريطانيا، خاصة اذا ما حصل عبدالله على مخرج الى البحر عند غزة، فمن شأن ذلك ان يوفر حاجزاً قوياً في وجه التوسّع الشيوعي صوب الشرق والجنوب، ويوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الاراضي العربية والصديقة بامكانها ان تسمح لها بالحصول على تسهيلات استراتيجية» (ص ١٤٦). كما حاولت بريطانيا، في أثناء فترة الهدنة، تمديد وقف اطلاق النار، والتوصل مع الولايات المتحدة الاميركية الى أحد الحلين التاليين: «التقسيم؛ الذي يضمن ايجاد دولة يهودية على ان تكون مساحتها أصغر من المساحة التي أقرتها خطة الجمعية العامة للامم المتحدة. فإذا تقرر التقسيم فحينئذٍ يتمّ توزيع معظم المناطق العربية بين شرق الاردن ومصر شريطة ان يؤكد الملك عبدالله لسوريا والسعودية انه تخلّى عن مخططاته العدائية ازاءهما؛ أو ترتيب مؤقت ينصّ على قيام السلطة اليهودية في أجزاء معيّنة من فلسطين والسلطة العربية في بعضها الآخر، والهدف من ذلك هو ان تتمكّن الحكومات العربية من تهدئة رأيها العام، على ان يكون مفهوماً ان هذا الحل سينتهي بالتقسيم في نهاية المطاف» (ص ١٥٠).

وفي السياق ذاته، صرّح السفير البريطاني في القاهرة، انه وفي حالة استئناف القتال نتيجة لقرار عربي، من شأنه اعتبار العرب معتدين، ومن المحتمل للغاية، ان يتخذ مجلس الامن الدولي اجراء، طبقاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة، «وفي هذه الحالة، لن يمكن لبريطانيا ان تتحدّى قرار الاغلبية» (ص ١٥٠).

ولعلّ ما أثبتته مجريات الامور، بعد اندلاع الحرب ثانية، هو عدم تمكن بريطانيا من لعب دور فاعل، الأمر الذ أثبتت الايام بأنه كان، في الواقع، مؤشراً جدياً على عمق أزمة الامبراطورية البريطانية. فقد كانت الحرب ونتائجها «الحلقة الاولى في سلسلة اضمحلال هذه الامبراطورية؛ إذ ان هزيمة بريطانيا فيها، كانت أكبر بكثير من هزيمة البلدان العربية» (ص ١٦٦).

كما وتضمّن الكتاب خمسة ملاحق أساسية، جاء نشر بعضها إضافة جديدة، وهي: مشروع معاهدة الدفاع المشترك السعودية ـ البريطانية ١٩٤٣؛ ونص خطاب عدم مصادقة ابن سعود على مشروع المعاهدة مع بريطانيا ١٩٤٨؛ ومقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في أريحا، ١٩٤٨؛ واخيراً، الخطة الاردنية في ما يتعلّق بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية العام ١٩٤٩.